مقدمة كتاب

نَقضُ دعوى انتِسابِ الأشاعِرةِ لأهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ

بدلالةِ الكِتابِ والسُّنَّةِ والإجْماعِ

تأليف

علوي بن عبد القادر السقاف

الدُّرَرُ السَّنِيَّة
www.dorar.net

المقَدِّمةُ

الحَمدُ للهِ الذي أنعَمَ على أهلِ الإيمانِ بالإيمانِ، وعلى أهلِ السُّنَّةِ بالسُّنَّةِ، فهَداهُم للحَقِّ، وثَبَّتَهم على الصِّراطِ المُستَقيمِ، ووفَّقَهم لاتِّباعِ كِتابِه وسُنَّةِ نَبيِّه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم على فَهمِ سَلَفِ الأُمَّةِ، لا يُحَرِّفونَ النُّصوصَ، ولا يُقدِّمونَ العُقولَ على الوحيِ، ولا يُخالِفونَ ما أجمَعَ عليه السَّلَفُ، فآمَنوا بأنَّ الإيمانَ قَولٌ وعَمَلٌ، يَزيدُ بالطَّاعةِ ويَنقُصُ بالمَعصيةِ، وأنَّ اللهَ تَعالى في السَّماءِ، مُستَوٍ على عَرشِه، يَتَكَلَّمُ مَتى شاءَ، بما شاءَ، بصَوتٍ يُسمَعُ وحَرفٍ يُقرَأُ، كما جاءَ في نُصوصِ الوحيَينِ، وأجمَعَ عليه الصَّحابةُ والتَّابِعونَ ومَن سَلَكَ سَبيلَهم وسارَ على دَربِهم. وصَلَّى اللهُ على نَبيِّنا مُحَمَّدٍ، الذي بَلَّغَ الرِّسالةَ، وأدَّى الأمانةَ، ونَصَحَ الأُمَّةَ، وتَرَكَها على البَيضاءِ، لَيلُها كَنَهارِها لا يَزيغُ عَنها إلَّا هالِكٌ، وعلى آلِه الأطهارِ، وصَحابَتِه الأخيارِ، ومَن تَبِعَهم بإحسانٍ واقتَفى أثَرَهم إلى يَومِ الدِّينِ.

أمَّا بَعدُ:

فإنَّ مُصطَلَحَ (أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ) مُصطَلَحٌ شرعيٌّ[١]،

---

(١) المُصطَلَحُ الشَّرعيُّ، مِثلُ مُصطَلَحِ: أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، الفِرقةِ النَّاجيةِ، أتباعِ السَّلَفِ، حِزبِ اللهِ، الموحِّدين، وأمثالِها، هذه لا يجوزُ إطلاقُها على مَن لا يَستَحِقُّها؛ لأنَّ في ذلك تلبيسًا على النَّاسِ.

دَلَّت عليه النُّصوصُ، واشتَهَر في كلامِ الأئِمَّةِ، وهو لقبٌ لا يَسعَدُ به إلَّا من التزم السُّنَّةَ تمسُّكًا واتِّباعًا، ولَزِم الجماعةَ اعتقادًا وافتراقًا عن أهلِ الأهواءِ والبِدَعِ. وأحقُّ النَّاسِ بهذا الاسمِ هم الصَّحابةُ والتَّابعون ومن سار على طريقتِهم مِن سَلَفِ الأمَّةِ، من المحَدِّثين والمفَسِّرين والفُقَهاءِ وسائِرِ أئمَّةِ الهُدى، رحمهم اللهُ ورَضِيَ عنهم.

وقد نازع متأخِّرو الأشاعِرةِ في هذا المُصطَلَحِ، فادَّعَوه لأنفُسِهم، وسعَوا إلى سَلبِه ممَّن هو أحقُّ به وأليقُ به وصفًا وواقِعًا، ومِنَ السَّهلِ أن يَدَّعيَ أيُّ مُدَّعٍ دَعوى، لَكِن هَيهاتَ هَيهاتَ! فإنَّ البَيِّنةَ على المُدَّعي، والدَّعاوى ما لَم تُقَمْ عليها بَيِّناتٌ أبناؤُها أدعياءُ، ومِن أعجَبِ دَعاوى هذا الزَّمَنِ دَعوى انتِسابِ الأشاعِرةِ إلى أهلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ وهُم يُخالِفونَهم فيما أجمَعوا عليه مُخالَفةً صَريحةً!

وقد جاءَ هذا الكِتابُ ليَتَناولَ هذه الدَّعوى بميزانِ التَّحقيقِ والإنصافِ، ويَعرِضَها على مَوازينِ العِلمِ التي لا يَختَلِفُ عليها عاقِلانِ، ولا يَتَنازَعُ فيها مُنصِفانِ؛ ليُبَيِّنَ وجهَ الحَقِّ فيها، ويُمَيِّزَ بَينَ ما هو مَنهَجٌ سَلَفيٌّ راسِخٌ، وما هو انتِسابٌ وادعاءٌ لا يَقومُ على بُرهانٍ.

فأهلُ السُّنَّةِ والجَماعةِ هُمُ السَّلَفُ الصَّالِحُ: الصَّحابةُ رِضوانُ اللهِ عليهم والتَّابِعونَ وتابِعو التَّابِعينَ، هؤلاء هُمُ السَّلَفُ في المقامِ الأوَّلِ، ولا يُمكِنُ لأحَدٍ إنكارُ ذلك لا الأشاعرةُ ولا غيرُهم، فهُم أهلُ القُرونِ الأولى المُفَضَّلةِ التي قال عَنهُم رَسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: ((خَيرُ النَّاسِ قَرني، ثُمَّ الذينَ يَلونَهم، ثُمَّ الذينَ يَلونَهم))[1]، فإن لَم يَكُنْ هؤلاء هُم أهلَ السُّنَّةِ والجَماعةِ، فمَن يَكونونَ إذًا؟!

وعليه، فمَن وافَقَهم استَحَقَّ اسمَ «أهلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ»، ومَن خالَفَهم وخالَفَ ما أجمَعوا عليه فهو دَعيٌّ، مَهما زَعَمَ، وأبرَق وأرعَد، وأرغى وأزبَد، ونَهَر وتوَعَّد.

فليس مِنَ العَدلِ ولا الإنصافِ أن يُنسَبَ إلى السَّلَفِ مَن خالَفَهم في أُصولِهم ومُعتَقداتِهم، أو أن تُلبَسَ عَقائِدُ الخَلَفِ لباسَ أهلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ. فدَعوى انتِسابِ الأشاعِرةِ إلى مَنهَجِ السَّلَفِ أهلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ -مَعَ ما في مَذهَبِهم مِن مُخالَفةٍ صَريحةٍ لما أجمَعَ عليه الصَّحابةُ والتَّابِعونَ وأئِمَّةُ الدِّينِ- ليْستْ إلَّا دَعوى مُجَرَّدةً، عاريةً عن البُرهانِ، لا تَقومُ على بَيِّنةٍ، ولا يُسنِدُها نَقلٌ صَحيحٌ، ولا فهمٌ مُستَقيمٌ.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٤٢٩)، ومسلم (٢٥٣٣) مِن حَديثِ عبدِ اللهِ بنِ مَسْعودٍ رضِي اللهُ عنه.

ولا تَزالُ هذه الدَّعوى تُرَدَّدُ في الأوساطِ العِلميَّةِ، ولا يَزالونَ يُؤَلِّفونَ الكُتُبَ، ويُلقونَ الخُطَبَ والدُّروسَ والمُحاضَراتِ، ويُقيمونَ المُؤتَمَراتِ؛ ليُثبِتوا لأتباعِهم وللعامَّةِ أنَّهم هُم وحدَهم أهلُ السُّنَّةِ والجَماعةِ رَغمَ مُخالَفَتِهم لأُصولٍ أجمَعَ عليها أهلُ السُّنَّةِ والجَماعةِ!!، بل إنَّهم خالفوا أئمتَهم في الفُروع: أبا حنيفةَ ومالكًا والشَّافِعيَ وأحمدَ. قال أبو الحَسَنِ محمَّدُ بنُ عبدِ المَلِكِ الكَرَجيُّ (٥٣٢هـ) أحدُ أئمَّةِ الشَّافعيَّةِ الكِبار في كتابِه «الفصولُ في الأصولِ عن الأئمَّةِ الفُحولِ إلزامًا لذوي البِدَعِ والفُضولِ» -وقد ذكر فيه من كلامِ الأئمَّةِ: مالكٍ والشَّافعيّ، والثَّوريّ، وأحمدَ بنِ حنبَلٍ، والبخاريّ، وسفيانَ بنِ عُيينةَ، وعبدِ اللهِ بنِ المباركِ، والأوزاعيّ، واللَّيثِ بنِ سعدٍ، وإسحاقَ بنِ راهَوَيهِ، في أصولِ السُّنَّةِ ما يُعرَفُ به اعتقادُهم، وذكَر في تراجِمِهم ما فيه تنبيهٌ على مراتبِهم ومكانتِهم في الإسلامِ، وذكَر أنَّه اقتصر في النَّقلِ عنهم دونَ غيرِهم؛ لأنَّهم هم المقتدى بهم والمرجوعُ شرقًا وغربًا إلى مذاهِبِهم، ولأنَّهم أجمعُ لشرائطِ القُدوةِ والإمامةِ من غيرِهم، وأكثَرُ لتحصيلِ أسبابِها وأدواتِها؛ من جودةِ الحفظِ، والبصيرةِ والفِطنةِ، والمعرفةِ بالكتابِ والسُّنَّةِ والإجماعِ، والسَّندِ والرِّجال والأحوال، ولغاتِ العرَبِ ومواضِعِها، والتَّاريخِ والنَّاسخِ والمنسوخِ، والمنقولِ والمعقولِ، والصَّحيحِ

والمدخولِ، في الصِّدقِ والصَّلابةِ وظُهورِ الأمانةِ والدِّيانةِ ممنَّ سواهم-، ذكرَ هذا كلَّه ثمَّ قال: (إنَّ في النَّقلِ عن هؤلاء إلزامًا للحُجَّةِ على كُلِّ من ينتحِلُ مذهَبَ إمامٍ يخالفُه في العقيدةِ؛ فإنَّ أحدَهما لا محالةَ يُضَلِّلُ صاحبَه أو يُبدِّعُه أو يُكفِّرُه، فانتحالُ مذهبِه مع مخالفتِه له في العقيدةِ مُستنكَرٌ واللهِ شَرعًا وطَبعًا، فمن قال: أنا شافعيُّ الشَّرعِ[١] أشعَريُّ الاعتقادِ، قُلْنا له: هذا من الأضدادِ، لا بل من الارتدادِ؛ إذ لم يكُنِ الشَّافعيُّ أشعريَّ الاعتقادِ. ومن قال: أنا حنبليٌّ في الفروعِ مُعتَزِليٌّ في الأصولِ، قُلْنا: قد ضلَلْتَ إذًا عن سواءِ السَّبيلِ فيما تزعُمُه؛ إذ لم يكُنْ أحمدُ معتزليَّ الدِّينِ والاجتهادِ.... وهذه واللهِ سُبَّةٌ وعارٌ وفلتةٌ تعودُ بالوبالِ والنَّكالِ وسوءِ الدَّارِ على منتَحِلِ مذاهِبِ هؤلاء الأئمَّةِ الكِبارِ)[٢].

فالأشاعِرةُ يُخالِفونَ السَّلَفَ وما أجمعوا عليه في مَسائِلَ عَديدةٍ مِن مَسائِلِ التَّوحيدِ والعَقيدةِ[٣]، وقدِ اختَرتُ ثَلاثًا مِن

---

(١) أيْ قال: أنا شافعيُّ المذهبِ.

(٢) ((القطوف من الفصول في الأصول)) (ص: ١٧، ١٨).

(٣) اعلم أنَّ بعضَ الأشاعرةِ يعلمُ أنَّ منهجَهم خلاف مذهبِ السَّلف وسيأتي قولُهم.

قال ابنُ بطَّالٍ (٤٤٩هـ): (مَذهَبُ جماعةِ أهلِ السُّنَّةِ مِن سَلَفِ الأمَّةِ وخَلَفِها أنَّ الإيمانُ قَولٌ وعَمَلٌ، يَزيدُ ويَنقُصُ). ((شرح صحيح البخاري)) =

أبرَزِ تلك المَسائِلِ لإخضاعِها لميزانِ العَدلِ والإنصافِ، ولأدلَّةِ الكتابِ والسُّنَّةِ وإجماعِ السَّلَفِ، وهيَ: مَسألةُ الإيمانِ، ومَسألةُ عُلوِّ اللهِ تعالى، ومَسألةُ كَلامِه سُبحانَه بالصَّوتِ والحَرفِ؛ لكَونِها مِن أظهَرِ المَسائِلِ التي وقَعَ فيها الخِلافُ بَينَهم وبَينَ مَن مَضى مِنَ القُرونِ المُفَضَّلةِ.

وسيَتَبَيَّنُ للقارِئِ المُنصِفِ -مِن خِلالِ نُصوصِ الكِتابِ والسُّنَّةِ، وإجماعِ السَّلَفِ مِن أهلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ، وأقوالِ

= (١/٥٦)، ونقله عنه أيضًا: النووي في شرحه لـ ((صحيح مسلم)) (١/ ١٤٦)، والكرماني في شرحه لـ ((صحيح البخاري)) (١/٧٦).

وقال أبو عبدِ الله محمَّد بن أحمد القرطبي المُفسِّر (٦٧١هـ): (كان السَّلَفُ الأُوَلُ رَضِيَ اللهُ عنهم لا يقولون بنَفيِ الجهةِ ولا ينطِقون بذلك، بل نطَقوا هم والكافَّةُ بإثباتِها للهِ تعالى كما نطَقَ كتابُه وأخبَرَت رسُلُه، ولم يُنكِرْ أحدٌ من السَّلَفِ الصَّالحِ أنَّه استوى على عرشِه حقيقةً. وخُصَّ العرشُ بذلك؛ لأنَّه أعظمُ مخلوقاتِه، وإنَّما جَهِلوا كيفيَّةَ الاستواء؛ فإنَّه لا تُعلَمُ حقيقتُه...).

وقال: (وأظهَرُ هذه الأقوال -وإن كنتُ لا أقولُ به ولا أختارُه- ما تظاهرت عليه الآيُ والأخبارُ أنَّ اللهَ سُبحانه على عرشِه -كما أخبَر في كتابِه وعلى لسانِ نبيِّه- بلا كيفٍ، بائنٌ من جميعِ خَلقِه، هذا جملةُ مَذهَبِ السَّلَفِ الصَّالحِ فيما نَقَل عنهم الثِّقاتُ). ((الأسنى شرح أسماء الله الحسنى)) (٢/١٣٢).

فانظر كيف يَنقُلُ كلامَ السَّلَفِ بل شِبهَ إجماعِهم، ويعترِفُ بتضافُرِ الآيِ والأحاديثِ في المسألةِ، ثمَّ لا يختارُ -عفا الله عنه- القولَ الأظهرَ والصَّوابَ رضاءً بقولِ الأشاعرة!

أئِمَّتِهِمُ الرَّاسِخينَ في العِلمِ- مِقدارُ التَّبايُنِ الواضِحِ بين ما قرَّره هؤلاء الأئمةُ الربَّانيون وبَينَ ما قَرَّرَه أئِمَّةُ الأشاعِرةِ في كُتُبِهِمُ المُعتَمَدةِ التي تُدَرَّسُ ويُقَرَّرُ مَضمونُها في حَلَقاتِهِمُ العِلميَّةِ لَيلًا ونَهارًا. وسيَظهَرُ له أنَّ بَينَ المَنهَجَينِ تَبايُنًا لا يَقبَلُ الجَمعَ، ولا يُمكِنُ التَّوفيقُ بَينَهما.

فدَعوى الانتِسابِ إلى السَّلَفِ لا تُقبَلُ بمُجَرَّدِ الادِّعاءِ، ولا تَصِحُّ إلَّا بالاِتِّباعِ والموافَقةِ، لا بالمُخالَفةِ والمُفارَقةِ. فكيف يَصِحُّ في ميزانِ العَدلِ والإنصافِ أن يَكونَ مَن خالَفَ إجماعَ السَّلَفِ أهلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ أحَقَّ بهذا الاسمِ، ومَن وافَقَهم لا يُنسَبُ إلَيهم؟ هذا قَلبٌ للحَقائِقِ، ومُفارَقةٌ لا يَقبَلُها عَقلٌ، ولا يُقِرُّها نَقلٌ، ولا يَقولُ بها إلَّا مَنِ اختَلَّ في قَلبِه ميزانُ الفَهمِ!

وقد كَتَبتُ هذا نُصحًا وبَيانًا للمسلمين، ورَغبةً في جَمعِ الكَلِمةِ على الحَقِّ، ورَدِّ النَّاسِ إلى مَنهَجِ السَّلَفِ الذي هو الصِّراطُ المُستَقيمُ، الذي لا نَجاةَ إلَّا بسُلوكِه.

وقد نَظَمتُ هذا البَحثَ في مُقَدِّمةٍ، تليها ثلاثةُ فُصولٍ رئيسةٍ، ثمَّ مُلحَقٌ تكميليٌّ، وختمتُه بخاتمةٍ.

الفَصلُ الأوَّلُ: في مسألةِ الإيمانِ.

الفَصلُ الثَّاني: في صفةِ العُلُوِّ والفَوقيَّةِ للهِ تعالى.

الفَصلُ الثَّالِثُ: في صفةِ الكَلامِ للهِ عزَّ وجَلَّ.

وقد ابتدأ كُلُّ فَصلٍ بعَرضِ أقوالِ أئمَّةِ الأشاعِرةِ وعُلَمائِهم من كتُبِهم المعتَمَدةِ في المسألةِ، ثمَّ أتبعتُ ذلك بالأدِلَّةِ من الكتابِ والسُّنَّةِ، وإجماعِ السَّلَفِ، ثمَّ أقوالِ عُلَماءِ السَّلَفِ في القُرونِ الثَّلاثةِ الأولى، إلى أوَّلِ سَنةِ (٣٠٠هـ)، وهي السَّنةُ التي بدأ فيها ظُهورُ المذهَبِ الأشعَريّ. ولهذا لم أذكُرْ ضِمنَ عُلَماءِ السَّلَفِ في هذا السِّياقِ: ابنَ جريرٍ الطَّبريَّ، ومَن في طبقَتِه؛ -رَغمَ أنَّه من أتباعِ السَّلَفِ الصَّالحِ المباينين في مَنهَجِهم لمنهَجِ الأشاعِرةِ- وذلك لكونِ وفاتِه كانت عامَ ٣١٠هـ، التزامًا بمنهَجِ هذا الكتابِ.

ثمَّ ألحقتُ البحثَ بمُلحَقٍ تكميليٍّ، ليس من أصلِ هذا الكتابِ ولا على شرْطِه، سردتُ فيه أقوالَ عَدَدٍ مِن عُلَماءِ وأئمَّةِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ في القُرونِ الثَّلاثةِ التَّاليةِ، إلى حدودِ عامِ (٦٥٠هـ).

وقد ختَمتُ الكتابَ بخاتمةٍ، أسألُ اللهَ أن يجعَلَ فيها النَّفعَ، وأن يُحسِنَ لنا ولكم الخواتيمَ.

أسألُ اللهَ العَظيمَ بمَنِّه وكَرَمِه أن يَرزُقَنا الإخلاصَ في القَولِ والعَمَلِ، وأن يُثَبِّتَنا على السُّنَّةِ، وأن لا يُزيغَ قُلوبَنا بَعدَ إذ هَدانا،

وأن يَهديَ مَن ضَلَّ عَن سَبيلِه، ويَشرَحَ صَدرَه للحَقِّ، ويَجمَعَنا جَميعًا على الهُدى، ويوفِّقَنا وإيَّاهُم لاتِّباعِ مَنهَجِ الصَّحابةِ والتَّابِعينَ وتابِعيهم، الذي هو مَنهَجُ أهلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ.

وصَلَّى اللهُ وسَلَّمَ على نَبيِّنا مُحَمَّدٍ

وعَلى آلِه وصَحبِه أجمَعينَ

علوي بن عبد القادر السقاف

غرة محرَّم ١٤٤٧هـ